

السيد الأستاذ / أشرف كمال

نائب رئيس قطاع الشركات المقيدة
البورصة المصرية

تحية طيبة و بعد

بالإشارة الى الفاكس الوارد من سيادتكم بتاريخ ٢٨ فبراير ٢٠١١ و الخاص بترتيبات عودة التداول بالبورصة،
نحيط سيادتكم علماً بما يلي:

١. بخصوص الإفصاح عن ملكية اي ممن صدر بحقهم قرارات منع التصرف من النائب العام ، فإننا سنرسل طلب الى شركة مصر للمقاصة و الايداع و القيد المركزي (الجهة المسئولة عن عمليات الإيداع) بموافقتنا عما إذا كان الأسماء الواردة في قرار النائب العام و الوارد على موقع البورصة المصرية تمتلك أسهم في شركة مجموعة طلعت مصطفى القابضة حتى ٢٧ يناير ٢٠١١ (آخر يوم تداول للبورصة قبل تعليق العمل بها) و سوف نوافيكم فور ورود رد شركة مصر للمقاصة . كما نوضح أن أي من أعضاء مجلس الإدارة او المديرين التنفيذيين بالشركة لم يرد أسمائهم ضمن قرارات النائب العام كما أن الشركة ليس لها علاقة بتلك القضايا الواردة في قرار النائب العام.

٢. بخصوص الإفصاح عن الأصول المرتبطة بقضايا تنظرها المحاكم المصرية حالياً ، فإنه توجد دعاوى و طعون بشأن عقد مدينتي منظورة أمام كل من القضاء الادارى و المحكمة الإدارية العليا، كما نوضح ان نسبة تلك الأصول المرتبطة بتلك القضايا الى اجمالى أصول الشركة تبلغ ٧٠% تقريبا ، ووفقا للرأى القانونى للمستشار القانونى للمجموعة فإن هذه القضايا لا تشكل مخاطر حقيقية على المركز القانونى للشركة أو المتعاقدين معها من المنتفعين أو الحاجزين .

٣. بخصوص الإفصاح عن الموقف التمويلي و التشغيلى للشركة خلال فترة تعليق البورصة فإننا نوضح بأن كافة أصول الشركة و مواقعها لم تضار من جراء الأحداث الماضية ، كما أن سير العمل فى مواقع البناء لمشروعات الشركة قد توقف منذ ٣٠ يناير ٢٠١١ إلا انه قد بدء العودة إلى الاستقرار منذ ذلك التاريخ ، كما أنه حدث انخفاض كبير فى نسب الإشغال فى الفنادق المملوكة لشركات المجموعة كما سبق الإشارة إليه فى خطابنا المرسل بتاريخ ١٥ فبراير ٢٠١١.

و تفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

جهد السوافطة
نائب الرئيس



تحريرا فى ٢٨ / ٢ / ٢٠١١